

دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق

الكلفة الاجتماعية للفساد

للباحث

حسن طبرة

ماجستير علم نفس تربوي

هيئة النزاهة

المستخلص

يعد الفقر واحدة من المشاكل العالمية التي تعاني منها معظم الدول في العالم، فالفقر ليس مقتصرًا على الدول الفقيرة، وإنما هي موجودة في الدول الثالث والدول المتقدمة، إذ لا يخلو منها أي مجتمع، ولهذه الظاهر إنعكاسات خطيرة على المجتمع والفرد بشكل عام، ومن أبرز هذه الإنعكاسات هي إستشراء مظاهر الفساد وتعميقه في المجتمعات، فالحاجة قد تدفع الفرد إلى اللجوء إلى الطرق والأساليب غير المشروعة من أجل تأمين لقمة العيش، قال الإمام علي عليه السلام (**كاد الفقر أن يكون كفرا**) ، وتتخلص أهمية البحث في ضرورة دراسة مشكلة الفقر والتعرف على درجة العلاقة التي تربطها بمظاهر الفساد التي تعاني منها أغلب البلدان في العام، على اعتبار إن الفقر يمثل الكلفة الإجتماعية التي يدفعها أفراد المجتمع نتيجة للفساد من خلال معاناتهم الشديدة في سد النقص الحاصل في الحاجات الضرورية لهم . إذ يهدف البحث الحالي إلى توصيف ظاهرتي الفساد والفقر مفاهيمياً وأنواعاً وأسباباً والتركيز على إحدى العوامل المسببة لظاهرة الفقر في العراق الا وهي جرائم الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة بعد تحييد جميع العوامل الأخرى ومحاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج مظاهر الفساد والحد من مظاهر الفقر في البلاد .

Abstract

Poverty is one of the global problems that most countries suffer from. It is not confined to poor countries only, but it does exist in developed and third world countries as well. Poverty impacts on the society and individuals, and the spreading and deepening of corruption is a good example of that. Corruption impedes and distorts economic growth. The relationship between corruption and poverty affect both individuals and businesses as they run in the same direction. Poverty invites corruption; while corruption deepens poverty which will result in less access to health and education. Problems of hunger, malnutrition and diseases affect the poorest in society. The aim of this study is to characterize both poverty and corruption, to focus on crimes of financial and administrative corruption as the main factor that causes (poverty), and to set some proposals to tackle the issue of corruption and poverty

المقدمة

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع ، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها. وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن.

ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعايير ، إلا أن إنخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير ، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس، ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها.

وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني ، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها (المصري، ٢٠٠٢).

وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان، وأعادت تأكيد هذا الرأي في مناسبات عدة مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومنها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وعلى رغم أن مصطلح الفقر لم يرد صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الفقر واحد من الموضوعات المتكررة في العهد.(العبيدي).

يرتبط موضوع الفساد بعلاقة جدلية مع ظاهرة الفقر ، حيث يمكن ان يكون الفقر من إحدى المسببات والعوامل المساعدة على تفشي مظاهر الفساد ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر قد يكون الفساد نفسه من العوامل والمسببات التي تؤدي إلى أفقار المجتمع ، وستركز هذه الدراسة في مناقشة هذه العلاقة الجدلية بين الفقر والفساد بالرغم من تعدد العوامل والمسببات التي أدت إلى الفقر من ناحية ، وكذلك تعدد الأسباب والعوامل التي تزيد من مظاهر الفساد ، ونقصد بالفساد في هذه الدراسة بالفساد الإداري والمالي المتعلق بالموظف والمستخدم في دوائر الدولة والقطاع الخاص مبتعدين بذلك عن أشكال الفساد الأخرى التي لايسع المجال لمناقشتها في هذه الدراسة وذلك لسعتها . كما إن الدراسة سوف لن تتعرض بالشرح والتفصيل للأسباب والعوامل الأخرى التي لاتقل عن الفقر والفساد وإنما سيتم الإشارة إليها بصورة عابرة لا لقلة أهميتها وإنما لإختصاص البحث على هذين المجالين تاركين الأسباب والعوامل الأخرى لغيرها من الدراسات والبحوث .

مشكلة البحث

يشير الباحثون في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع إلى أن ظاهرة الفساد قد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فأصبحت تخصص للفساد بنوداً في الموازنات العامة للشركات، ويؤخذ بالاعتبار عند كل اتفاق وكل عقد من العقود التي تبرمها الشركات مع الدول، أو مع الشركات المشابهة لها، حيث يميل موظفو الدول أو الشركات الكبرى للإفادة من مواقعهم والحصول على دخول أفضل بشكل هدايا أو نسب من قيمة العقود، أو بطرق مختلفة متعددة أخرى. وتشير البيانات المستخلصة من تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي الرابع بشأن انتشار الفساد، إلى أنه ينعكس سلباً على الثروة المالية للشعوب والبيئة (وتوت ، ٢٠٠٣، موقع جريدة الصباح)

ومن مظاهر الفساد المعروفة هي ظاهرة السرقة والإعتداء على المال العام من قبل المسؤولين وإستغلال المنصب والوظيفة العامة لتحقيق المصالح كأستخدام أموال الدولة والتي نقصد بها جميع ممتلكات الدولة لتحقيق المنفعة الشخصية ، ومايستتبع ذلك من عمليات التزوير كتزوير المحررات والسندات الرسمية والغش وما يتعلق بالعلاقات الإجتماعية كالوساطة والمحابة وغيرها من مظاهر الفساد المتعددة والمتنوعة على قسميها الكبير والصغير .

فبالنسبة للفقير تعاني العديد من البلدان من مظاهر الفقر التي تفتك بالناس وتقض مضاجعهم ، إذ يسبب للفرد والعائلة معانات كثيرة ومتنوعة ومن الأمثلة على تلك المعاناة هي صعوبة الحصول على المواد الغذاء والماء التي تعد من الحاجات الأساسية لإستمرار الحياة البشرية والتي بدونها لايمكن العيش ، وكذلك الإقتدار إلى العلاج والمستلزمات الصحية التي تساعد على علاج وتجنب الأمراض بكافة أنواعا ، حيث من المعروف إن أبسط أنواع الأمراض مع إنعدام الدواء والعلاج اللازم لها قد تؤدي إلى وفاة الشخص وموته أو إلى أعاقته وما يترتب على ذلك من أنعكاسات سلبية على حياة الفرد ، وبالإضافة إلى العديد من الأمور التي تحتاج إليها الأسر والعوائل كالوقود بكافة أشكاله وأنواعه والطاقة الكهربائية وغيرها من المستلزمات قد تشمل حتى بعض وسائل الراحة والترفيه التي أصبحت بمرور الزمن من الحاجات التي لايمكن الإستغناء عنها كالمواد التقنية الحديثة التي فرضتها على المجتمع التقدم والتطور الذي يشمل كافة المجالات .

وبالإضافة إلى حجم المعاناة الكبيرة التي يلقيها الفقر على على الأفراد ، فأن الفقر يعتبر من المسببات لكثير من المظاهر السلبية والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات كالأمرض

الإجتماعية على أنواعها كشيوع مظاهر الجريمة المتمثلة بالقتل والسرقة والإختطاف التي يبتغى من ورائها الحصول على الأموال ، وكذلك شيوع وتفشي مظاهر التفكك الأسري وجنوح الأحداث وترويج المخدرات والمواد الممنوعة إضافة إلى بروز عمليات التزوير والغش التجاري والصناعي . ومن الآثار الأخرى هي مشاكل تدني المستوى التعليمي للأفراد ولذلك بسبب عدم المقدرة على دفع تكاليف الدراسة إضافة إلى صعوبة العيش التي تدفع بالأطفال إلى ترد المدرسة والإنخراط في مجال العمل في أعمار مبكرة مولدين بذلك ظاهرة عمالة الأطفال .

أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المواضيع التي تتطرق لها والأنعكاسات السلبية المترتبة عليها التي تم شرحها بإيجاز في مشكلة البحث ، لقد إنصبت الجهود الحكومية في العراق في الأعوام الماضية كعام ٢٠٠٧ وما سبقه من أعوام في مكافحة الإرهاب وعمليات القتل والعنف الطائفي الذي إنتشر في العراق وخاصة بعد أحداث تفجير قبة الإمامين العسكريين ، وبعد قيام الحكومة العراقية بتنفيذ خطتها المعروفة بخطة فرض القانون وتحقيق الكثير من النجاحات النسبية في الحد من مظاهر الإرهاب والقتل والعنف توجهت سياسة الحكومة للعمل في عام ٢٠٠٨ على مجابهة مظاهر الفساد المتفشية في مؤسسات الدولة بإعتبار الفساد من المشاكل التي لا يقل خطرها عن مخاطر الإرهاب ، لذا فإن هذه الدراسة أُنْتُ لتدعم الجهود الحكومية وموافقة لسياستها في محاربة الفساد وتسلط الضوء على مشكلة من المشاكل التي تعاني منها العوائل العراقية والتي تعتبر من المسببات والعوامل التي ساعدت على تفشي الفساد على نطاق المجتمع وعلى نطاق المؤسسات بكافة أشكالها .

ستنظر الدراسة على العلاقة التي تربط بين الفقر والفساد من حيثيتين إثنين ، وتمثل الحثية الأولى بدور الفقر الذي يعاني منه المجتمع العراقي في تفشي مظاهر الفساد وإنتشارها على نطاق واسع ، أما الحثية الثانية فتتصب على تبيان وتحليل دور بعض مظاهر الفساد التي تزيد من مظاهر الفقر وتحول دون حلها .

فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية التي مفادها (إن مظاهر الفساد التي إستشرت في المؤسسات الحكومية تهدد عملية سيرها وتتقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافها المنشودة ، ويعتبر الفساد من العوامل التي تساعد على تفشي مظاهر الفقر في البلاد وفشل الكثير من المحاولات العلاجية لها) على إعتبار إن الفقر يمثل الكلفة الإجتماعية التي يدفعها أفراد المجتمع نتيجة للفساد من خلال معاناتهم الشديدة في سد النقص الحاصل في الحاجات الضرورية لهم .

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى توصيف ظاهرتي الفساد والفقر مفاهيمياً وأنواعاً وأسباباً والتركيز على إحدى العوامل المسببة لظاهرة الفقر في العراق الا وهي جرائم الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة بعد تحييد جميع العوامل الأخرى ومحاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج مظاهر الفساد والحد من مظاهر الفقر في البلاد .

هيكلية البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث سيتم تقسيم البحث عدة محاور إضافة إلى المقدمة والخاتمة وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول : الفقر والفساد .. نظرة مفاهيمية

- مفهوم الفساد وأنواعه .
- مفهوم الفقر وأنواعه .
- الأسباب العامة للفقر .

المبحث الثاني : مشكلة الفقر في العراق

- لمحة تاريخية .
- إحصائيات الفقر في العراق .
- أسباب الفقر في العراق .

المبحث الثالث : دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر

المبحث الأول

الفقر والفساد .. نظرة مفاهيمية

أولاً : مفهوم وأنواع الفساد :

ترتبط كلمة الفساد في أذهان الناس بمفهوم (الشر) أو بالنواحي السلبية إجمالاً ، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الإنطلاق في تفسير معنى الفساد ، إذ تعني كلمة الفساد في معجم اللغة (فسد) ضد (صلح) أي بمعنى البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل وإضمحل .

وعلى الرغم من إن الفساد يرتبط بشكل واضح بما هو سيء في المجمل ، غير إنه لا يوجد تعريف واحد ومحدد لمفهوم الفساد ، فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تفسير الفساد . لذلك لايتوفر إجماع على تعريف شامل يطل أبعاد الفساد كافة ويحظى بموافقة الباحثين كافة . فالفساد ضروب وأنماط ويرتبط وجوده بدرجات متفاوتة في مختلف قطاعات النشاط المجتمعي ، الخاصة منها أو العامة ، السياسية منها أو الإدارية .. إلخ. (مصلح، ٢٠٠٧، ص٥٧).

أن من أبرز التعريفات الواردة بشأن موضوع الفساد هو التعريف الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية (TI Transparency International) حيث عرفته على أنه (سوء إستعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية) (تقرير مظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٣) أما صندوق النقد الدولي IMF فقد عرفه بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك ، لشخص واحد ، أو امجموعة ذات علاقة من الأفراد) (الشيخ داود). إن تعريف منظمة الشفافية الدولية يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية ، إذ يشير العنصر الأول إلى أن الشخص الذي يوصم بالفساد هو من الأفراد الذين يعملون في الوظيفة أو المنصب العام والتي تهدف إلى تقديم الخدمة للدولة وبالتالي فإن المصلحة ترتبط بعامة المواطنين ، أما العنصر الثاني فهو إساءة الموظف أو المستخدم (بفتح الدال) للصلاحيات المخولة له والاموال العامة التي تحت تصرفه ، أما العنصر الثالث فيشير إلى أن الهدف من وراء إساءة إستخدام المنصب هو تحقيق منافع أو مكاسب شخصية ، والمنافع الشخصية ليست بالضرورة للفرد نفسه بل قد تكون لأفراد او جهات أخرى لها علاقة بالموظف كما ورد في تعريف صندوق النقد الدولي .

ومن أبرز هذه التصنيفات الواردة التصنيف الذي يقسم الفساد على أساس الحجم ، أي حجم المبالغ المالية التي تذهب نتيجة الفساد وكذلك المستوى الوظيفي الذي يتمتع به المسؤول الحكومي ، حيث يمثل (**الفساد الصغير Minor Corruption**) ، مظاهر الفساد التي تنتشر لدى صغار الموظفين في المؤسسات ويكون بأخذ رشوة عن أية خدمة يقدمونها للمواطنين، أما الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين فيدعى بـ (**الفساد الكبير Corruption Gross**) وذلك لأنه يهدف إلى تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وقد يمارس الفساد مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويمثل ذلك أخطر أنواع الفساد لانه اعم واشمل ويسبب الضرر للمجتمع في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (**ابو دية ، الفساد أسبابه**).

إن الفساد هو مفهوم عام ينطبق على الكثير من المصاديق التي تصنف في خانة الفساد وهي عديدة ومتنوعة ومن أبرزها هي ما ذكره الدكتور محمود ابو دية ، حيث أشار في دراسته (الفساد سبله وآليات مكافحته) إلى عدد من هذه المظاهر والسلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة كالرشوة (**Bribery**): أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول ، والمحسوبية (**Nepotism**): أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها ، والمحاباة (**Favoritism**): أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة ، والواسطة (**Wasta**): أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق ، ونهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة ، وأخيراً الابتزاز (**Black mailings**): أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد. (**أبودية، الفساد سبله**).

ثانياً : مفهوم وأنواع الفقر :

يختلف مفهوم الفقر Poverty باختلاف البلدان والثقافات والازمنة ولا يوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر ولإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى،

وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالامان ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد او الاسرة يعيش ضمن اطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كافٍ للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها (الرفاعي، ٢٠٠٧، ص ٤٧).

يعد الفقر ظاهرة معقدة **complex phenomenon**، ويعرف عادة من خلال علاقته بالدخل **income** ويقاس في أغلب الأحيان من خلال تقدير حصة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **gross domestic product**. ويعرف الفقر المدقع على انه دخل الفرد اليومي الذي يقل عن دولار واحد من ناحية التباين في القوة الشرائية **power parity**، بعض الباحثين يعرفون الفقر أو الفقراء على أنهم ذوي الدخل الأوطأ ضمن أفراد المجتمع الذين يعيشون معهم. ولتعريف ظاهرة الفقرة بشكل أوسع يرى **Chetwynd & Chetwynd** أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ، وتتضمن :

١. الدخل المنخفض **low income**.
٢. تدني خدمات الصحة والتعليم.
٣. ضعف القدرات بسبب (فقدان الصحة والدخل ، الكوارث الطبيعية ، الجريمة والعنف ، نقص التعليم). (Chetwynd & Chetwynd، ٢٠٠٣ : ٦- ٥).

وإختلاف التعريفات يعود لإختلاف المنطلقات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية. وهو بشكل عام لا يمثل ظاهرة في المجتمع بل يترجم خلال ما في تنظيم هذا المجتمع. والفقر ليس صفة بل هو حالة يمر بها الفرد تبعاً لمعايير محددة، فمثلاً يعرف الفقر بمفهومه العام علي انه انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية (الشبراوي). وعرفه ناصف و نجا (٢٠٠٦) بأنه (الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو إستهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية، الذي يسمى بخط الفقر يعد فقيراً)، وتعرف فجوة الفقر على أنها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر ، وكلما زادت فجوة الفقر كان ذلك دليلاً على زيادة حدة الفقر. (عجمية، ٢٠٠٦ : ٨٢).

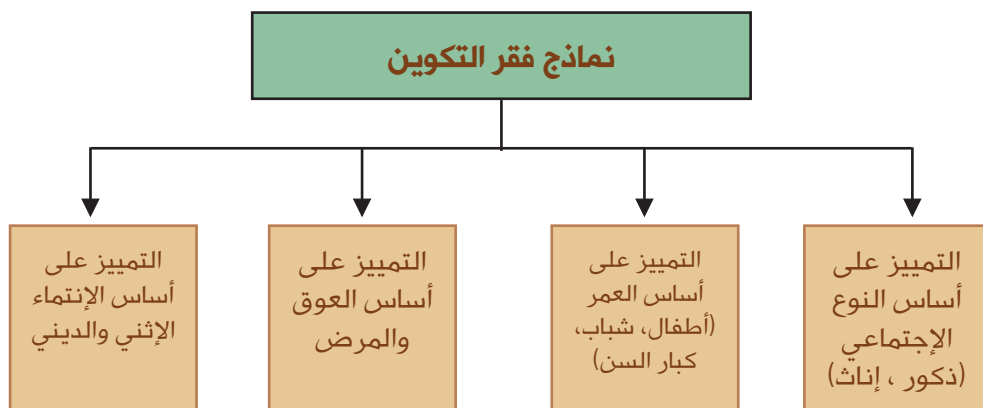
وعرفه العبيدي بشيء من التفصيل على «أنه الحالة الاقتصادية التي يفقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة».(العبيدي)

وفي ضوء الشُّرعة الدولية لحقوق الإنسان، يمكن تعريف الفقر بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى. (العبيدي)

ثالثاً : أنواع الفقر

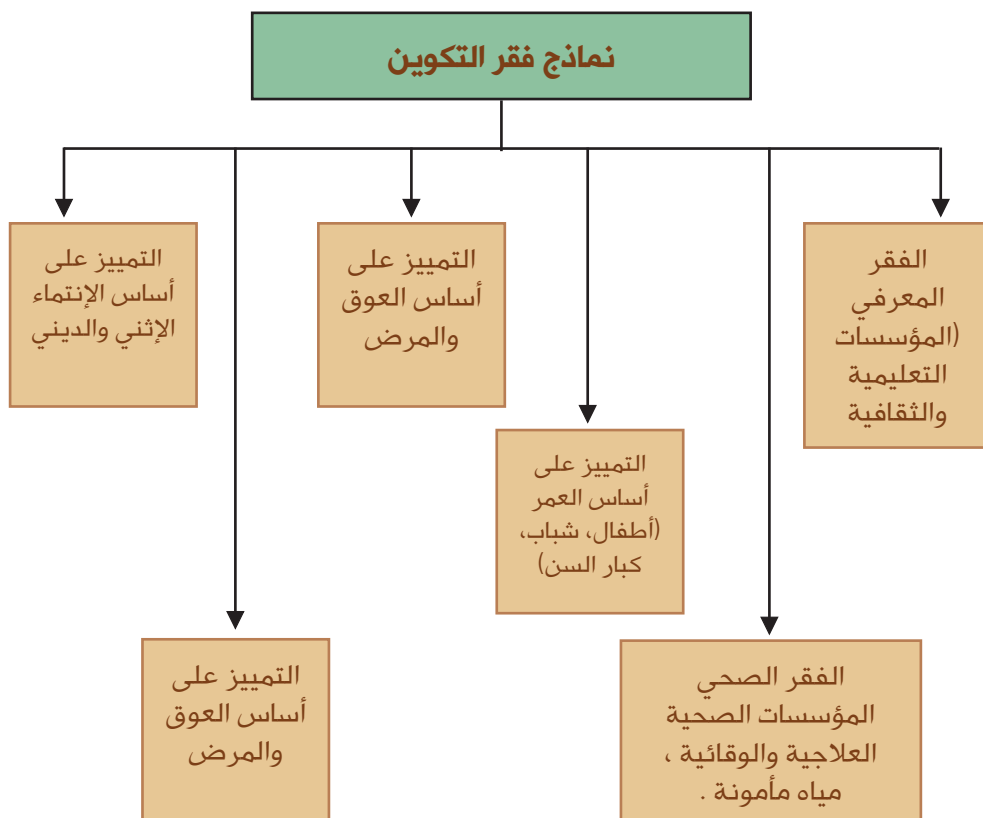
أما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث ان تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر ، وقد اختلفت تلك التصنيفات ، ومن أشهر تلك التصنيفات هو التصنيف على أساس مستوى الفقر الذي قسم الفقر إلى عدة مستويات وذلك لغرض قياسه كالفقر المطلق **Absolute Poverty** هو ((الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله، الوصول الى اشباع حاجاته الاساسية المتمثلة بالغذاء، والسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل))، والفقر المدقع **Extreme Poverty** وما يسمى بالفقر المزري **Disruptive Poverty** ((هو الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان، عبر التصرف بدخله ، الوصول الى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة)) (العلاق ، بلا، موقع صحيفة الصباح) والذي يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة **Pauperism** ، وقد اضافت بعض الدراسات نوع آخر من الفقر وهو فقر الرفاهة **Welfare Poverty** لقد حدد بعض الباحثين نوع آخر من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الإجتماعية وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة والحديثة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح وذلك أطلق عليه تسمية فقر الرفاهة (حمزة، ٢٠٠٢، ص ٢٤).

وقد اوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر ، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما فقر التكوين وفقر التمكين ، حيث يمثل النوع الأول (مخطط رقم/١) مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد . والعوق الإجتماعي - النفسي ، ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة ، والشباب مقارنة بالآطفال وبكبار السن ، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي/الدولة.



شكل رقم (١) : مخطط لنماذج فقر التكوين

أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين (مخطط رقم/٢) والذي يعتبر فقر مؤسسي ، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو - وهو المهم - تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمارها (حمزة، ٢٠٠٢: ٤٦).



شكل رقم (١) : مخطط لنماذج فقر التكوين

ومن الجدير بالذكر أن حدود الفقر تقدر بإستخدام مداخل متعددة نذكر منها ما يلي :

١. عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من الغذاء، حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا كان إستهلاكه يقل عن هذا الحد.
٢. تحديد سلة تضم عدداً من الإحتياجات الأساسية والتي تشمل بالإضافة إلى الغذاء إنفاق الفرد على سلع غير غذائية مثل الملابس والتعليم والمسكن والعلاج والمواصلات ... إلخ. فإذا إنخفض دخل الفرد عن الحد اللازم للحصول عليها يعتبر فقيراً.

وتختلف حدود الفقر من دولة لأخرى وفقاً لمستوى المعيشة داخلها، فلا يمكن اعتبار خط الفقر في العراق والولايات المتحدة الأمريكية واحداً نظراً لإختلاف المستوى المادي والإقتصادي، وكذلك يختلف حد الفقر ما بين المناطق الريفية والحضرية، ويختلف أيضاً من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة. (عجمية، ٢٠٠٦: ٨٢-٨٣).

المبحث الثاني مشكلة الفقر في العراق

أولاً : لمحة تاريخية :

يعاني العراق كما هو شأن العديد من البلدان النامية من ظاهرة الفقر التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمع ، إذ إن الفقر في العراق ليس وليد السنوات القليلة الماضية ، وإنما نتيجة لسنوات وعقود من الزمن تعاقبت عليه الكثير من الأنظمة والحكومات التي جاءت بشكل أو بآخر إلى السلطة وما رافقها من سياسات إقتصادية خاطئة وظروف متنوعة أدت إلى تجذر مظاهر الفقر وبروزه بأقصى أشكاله في مناطق متنوعة في العراق برغم إمتلاكه الثروات الإقتصادية التي تؤهله في حال إستثمارها بالشكل المطلوب والناجم إلى مصاف الدول الغنية والمتقدمة ، ويمثل النفط أبرز تلك الثروات التي يتمتع بها العراق ، حيث يمتلك العراق ثاني اكبر أحتياطي للنفط في العالم ، ولكن ترافق هذه الثروة التي باتت مطمح انظار الدول الإستعمارية على مر التاريخ مع توالي الحروب الدولية والصراعات الداخلية وتتابع الأنظمة التسلطية في الغالب وهشاشة البنى التحتية وإقتصاد السوق المفتوح جعل النفط في العراق يحمل الثروة والسلطة إلى فئة قليلة من السكان وترك للباقيين المتاعب والنزاعات الإثنية المريعة والحرب في سبيل غنيمة النفط (بيردسال، ٢٠٠٧: ٣٧٥)

فلو إستقرأنا الأحداث التاريخية التي أثرت على الإقتصاد العراقي وخصوصا بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ، نجد إن التبعية الإقتصادية هي السمة الواضحة التي رسمت الإقتصاد العراقي كإرتباط الدينار العراقي بالجنية الإسترليني وسيطرة الشركات الإحتكارية على موارد البلد والنظام الإقطاعي في القطاع الزراعي وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة مستوى الفقر في المجتمع .

وبعد تأسيس الجمهورية العراقية وسقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ تحرر العراق من القيود الإستعمارية التي كانت تكبله وخطى بذلك خطوات واسعة بإتجاه التنمية والإصلاح الإقتصادي والتي كانت تتسارع وتتباطأ في فترات معينة تبعا للظروف والعوامل المحيطة ، مما جعل العراق في مقدمة الدول العربية من حيث النمو الإقتصادي وإنحسار مظاهر الفقر وإزدهار المشاريع الإقتصادية الرائدة في الشرق الأوسط ، إلا ان الحروب التي خاضها العراق مع الدول المجاورة والأجنبية نتيجة للسياسات الخاطئة التي أرتكبتها السلطة الحاكمة في العراق منذ ثمانينات القرن العشرين والتي أدت إلى تباطؤ حركة التنمية الإقتصادية في البلاد وشلها .

إذ إن دخول العراق الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات أدى إلى غرق العراق في مديونية كبيرة أوقع الإقتصاد العراقي في حالة من الإنحدار غير بادية على أرض الواقع إذ لم يؤثر ذلك على المستوى المعاشي للعائلة العراقية بسبب الدعم الخارجي الذي حضي به العراق ، إلا ان الكارثة الإقتصادية برزت بعد دخول النظام السابق للكويت وما تبعه من حروب مدمرة وحصار إقتصادي دام اثنتا عشر سنة عانى خلالها المجتمع العراقي الأمرين وإبرز للسطح اقصى أنواع الفقر والجوع والحرمان .

أما الآن وبعد التغيير الذي حدث في ٢٠٠٣/٤/٩ ونشوء الحكم الديمقراطي لاتزال قطاعات واسعة من المجتمع العراقي تعاني من مظاهر الفقر رغم التحسن الطفيف في مداخل بعض الأسر العراقية ، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها تردي الوضع الأمني في البلاد وإضطراب الحركة السياسية وإستثناء مظاهر الفساد بشتى أنواعه في أغلب مرافق الدولة مما ساهم في عدم نجاعة المحاولات المختلفة لعلاج الفقر وإصلاح أخطاء الماضي . وقد انجزت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ والمعدة من قبل اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والتي تضم في عضويتها عدد من السادة أعضاء مجلس النواب ووكلاء الوزارات والمستشارين والمدراء العامين من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتهدف الإستراتيجية إلى تخفيف الفقر من ٢٣٪ إلى ١٦٪ خلال سنة ٢٠١٤ من خلال محصلات ستة أساسية وهي:

- تحقيق دخل أعلى من العمل للفقراء.
- تحسين المستوى الصحي للفقراء.
- نشر وتحسين تعليم الفقراء.
- تحقيق بيئة سكن أفضل للفقراء.
- حماية إجتماعية فعالة للفقراء.
- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء.

(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بيان صحفي، ٢٥/١١/٢٠٠٩).

ثانياً : إحصائيات الفقر في العراق.

تعد مسح ميزانية الاسرة (Household Budget-Surveys) المصدر الرئيسي للبيانات التي تعتمد عليها في قياس الفقر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولا سيما مع غياب انظمة التسجيل الشامل لمستويات الدخل ويعد العراق في طليعة الدول في المنطقة العربية التي نفذت مثل هذه المسوح منذ عام ١٩٧١ بدورية منتظمة (كل اربع سنوات تقريباً) غير ان العمل بها توقف بعد عام ١٩٩٣.. ونفذ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مسحاً سريعاً لميزانية الاسرة عام ٢٠٠٥ بهدف توفير مؤشرات عامة عن نمط الانفاق والدخل العائلي. غير ان الهدف الاساس من تنفيذه كان لتقويم سياسة الدعم، وبناء شبكة الحماية الاجتماعية وتحديد الفئات المهمشة.

تعكس نسبة الفقر المدقع تدهوراً كبيراً في مستوى المعيشة في العراق، فقد كانت منخفضة جداً عام ١٩٨٨ اذ بلغت ٣,٩٪ لعموم العراق، وكان المستوى متقارباً بين المناطق الحضرية والريفية اذ كانت نسبة الفقر المدقع فيهما ٣,٦٪ و ٤,٧٪ على التوالي.

ثم تدهور المستوى المعيشي بشكل كبير بعد ثلاث سنين من فرض الحصار الاقتصادي على العراق فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع الى ٢١٪ وقد انعكس هذا التدهور على سكان الحضر والريف على حد سواء وتبع ذلك تدهور كبير في مستوى الفقر المطلق اذ قدر بـ ٧٢٪ وهذا يعني ان ثلاثة ارباع سكان العراق كان يعاني من نقص او عجز في تأمين الاحتياجات الاساسية كالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. اما المؤشرات المقدره عام ٢٠٠٥ فقد عكست تحسناً نسبياً في نسبي الفقر المدقع والفقر المطلق اذ انخفضت الى ٩٪ و ٤,٩٪ على التوالي، اي انها حققت تحسناً نسبته ٥٠٪ تقريباً عما كان عليه الحال خلال الحصار.. غير ان هذا التحسن وان كان يبدو كبيراً الا انه يعكس ان تلك النسبة ما زالت تزيد على ما كان عليه الحال قبل فرض الحصار بنسبة ١٠٠٪ تقريباً.

اما خط الفقر المقدر للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٣، ٢٠٠٥ فيعكس الحد الفاصل بين مستوى الفقراء وغير الفقراء. ويستدل من مؤشرات الارتفاع الكبير في مستوى هذا الخط.. غير ان تلك الزيادات انما تعود اساساً الى الارتفاع الكبير في مستوى التضخم فقد ارتفع مستوى التضخم الى (٢٥١١٪) عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة ١٩٨٨، والى (٣١٥١٥٩٪) ٢٠٠٥ مقارنة لسنة ١٩٨٨ ايضاً.

ففي حين كان يشكل دخل الفرد الشهري البالغ ١٩ ديناراً الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء عام ١٩٨٨، فان مستوي ٦٤٩ ديناراً كان الحد الفاصل عام ١٩٩٣ وان ٢١٦٣١ ديناراً هو الحد الذي يفصل حالياً بين الفقراء وغير الفقراء.. وهكذا يمكن تفسير الزيادة الكبيرة في خط الفقر المطلق، الذي يمثل مستوى الدخل في حده الأدنى الذي يكفي لتأمين

المستلزمات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وتعليم وصحة ونقل (العلاق).
وقد اظهرت نتائج التقرير التحليلي الذي أعدته اللجنة العليا للتخفيف من الفقر في العراق
أن ما يقرب من ٦,٩ مليون من مجموع سكان العراق الذين يزيد عددهم عن ٣٠ مليون
نسمة ضمن فئة الفقراء ، ونحو نصف عدد الكلي من السكان الفقراء (٣,٤٤ مليون) يعيشون
في المناطق الريفية ونصفهم في المناطق الحضرية (٣,٤٥ مليون). (مواجهة الفقر في
العراق، ٢٠١٠: ٩).

ثالثاً : أسباب الفقر في العراق:

إضافة للأسباب التي ذكرناها في مقدمة هذا المبحث هنالك عدد من الأسباب والعوامل التي ساعدت على إنتشار ظاهرة الفقر وعدم الحد منها وخاصة في الفترة الحالية وهي :

أولاً : إنتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء الذين تركوا الدراسة أما لغرض إكمال الخدمة العسكرية والولوج في ميدان العمل بالنسبة للشباب وعدم القدرة على تغطية التكاليف المرافقة لعملية الدراسة كتوفير الملابس والحقائب والمواد القرطاسية إضافة لتكاليف النقل من وإلى المدرسة ، وكذلك سيادة النظرة الخاطئة من عدم جدوائية الدراسة ونيل الشهادات العلمية مما أفرز العديد من الشباب الذين لايمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم .

ثانياً : بعد بروز ظاهر التهجير الطائفي والذي شمل عدد كبير من العوائل العراقية من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعاناة كبيرة وقاسية لتلك العوائل ، وبالتالي زيادة نسبة الفقر وذلك لأن أغلب العوائل الهاربة من العنف الطائفي الذي حصد الكثير من أبناء البلد تركوا كل مايملكونه من أموال ومساكن وحاجيات ومصادر للعيش وفروا بأنفسهم وأهاليهم خشية على البقية الباقية منهم من القتل ، فإستوطنوا بذلك الخيام التي نصبت لهم في الأماكن المقفّرة من ضواحي المدن بعيدين عن كل مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما أوجد كوارث إنسانية تتهدد تلك العوائل .

ثالثاً : تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، والتي تتمثل بالإختلاسات الضخمة التي تأخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين ، وبالتالي تركز الأموال الضخمة في أيدي فئة قليلة من المجتمع ، وحرمان الأكثرية من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على أنواعها وبالتالي إثقال كاهل المواطن العراقي في سبيل الحصول على تلك المستلزمات بأسعار باهضة مما أضاف أعباءً جديدة على أعبائه كأعتماد أغلب العوائل على كهرباء المولدات وشراء المشتقات النفطية بأعلى الأثمان.

رابعاً : الرواتب الضخمة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون ونواب البرلمان بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تصرف على حمايات الشخصية لهم وتكاليف الإيفادات التي

أخذت حيزاً كبيراً من الميزانية العراقية ، في حين يعاني الكثير من موظفي دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية كالمعلمين على سبيل المثال من قلة الرواتب وعدم كفايتها لسد حاجات عوائلهم .

خامساً: تركيز الحكومة العراقية الذي بات منصباً على النواحي الأمنية والعسكرية الذي دعى إلى إهمال المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الأسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف ، وكذلك أنهيار الصناعة الوطنية الذي أصاب الكثير من المصانع و المعامل بالشلل نتيجة منافسة الكثير من البضائع الأجنبية التي غزت الأسواق العراقية (طبرة).

المبحث الثالث

دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق

من المعروف إن إنتشار مظاهر الفساد في دولة ما يؤدي إلى تزايد حالات الإفقار فيها ، إذ يسهم الفساد في تراجع العدالة الإجتماعية وإنعدام ظاهرة التكافؤ الإجتماعي والإقتصادي ، ويؤدي كذلك إلى تدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء . ويحصل ذلك من خلال سوء توزيع الدخل بشكل غير مشروع ، وينجم عن ذلك الإفقار ملاسبات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى الإنحراف الإجتماعي وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الإستفادة منها لو أحسن التعامل معها . (مصلح، ٢٠٠٧: ٧٧)

وقد حصل إجماع دولي منذ مؤتمر مونتراري Monterrey للتطوير المالي عام ٢٠٠٢ بأن الفساد يعد من عوامل زيادة الفقر، أو على الأقل يساهم في إضعاف مشاريع محاربة الفقر، فوفقاً لإستراتيجية البنك الدولي لمكافحة الفساد إن الأموال التي تخصص للإئناء الإقتصادي وإيجاد فرص عمل للفقراء غالباً ما تنتهي إلى إغناء بعض الأفراد الفاسدين. إن الفساد لا يتمثل فقط من خلال عدم وصول أو رداءة الخدمات التي تقدم للأفراد مثل الصحة والتعليم، ولكن أيضاً عندما يضطر الأفراد لدفع مبالغ مالية غير مشروعة كالرشاوي للحصول على حقوقهم من تلك الخدمات. وبالتالي يثير الفساد الفقر بشكل غير مباشر أيضاً. ويعمل الفساد على حرف المشاريع الإستثمارية إلى المناطق التي تدر ربحاً أكبر ، مثل مشاريع الإعمار والبناء التحتي.

الإختلاس Embezzlement و السرقة theft وغيرها من مظاهر الفساد تعمل على إهدار الكثير من المخصصات المالية التي تخص المشاريع الخدمية، وبالتالي ندرة الخدمات التي يجب أن تكون مجانية أو منخفضة التكاليف يدفع الفرد إلى محاولة الحصول عليها حتى ولو إضطر إلى دفع مبالغ غير شرعية (رشاوي) لأجل الحصول عليها. (Seppanen & Virtanen, ٢٠٠٨: ٢٠).

يرى كل من Chetwynd & Chetwynd أن العبء من الفساد وخاصة الفساد الصغير يسقط بشكل رئيسي على الفقراء من الناس الذين لا يمتلكون الأموال والعلاقات التي يستعطيون من خلالها تمشية أمورهم ، فتغلغل مظاهر الفساد في المؤسسات الخدمية كالشرطة والصحة العامة يمكن يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة، إذ يؤدثر الفساد على حياة الناس الفقراء من خلال العديد من القنوات الأخرى، كالتحيز في الإنفاق الحكومي والإبتعاد

عن المشاريع التي تخص المجتمع كالتعليم، وتحويل الموارد العامة من الإستثمار في البناء التحتي التي تصب في خدمة الأفراد كالمستشفيات، إلى بعض المشاريع ذات المردود الربحي الكبير كشراء الأجهزة (٦: ٢٠٠٣، Chetwynd & Chetwynd). وتوجد علاقة معقدة بين الفساد **corruption** والنمو الإقتصادي **economic growth**، إذ تدعم النظرية الأقتصادية الفكرة التي تقول بأن الفساد يعيق النمو الإقتصادي من خلال:

١. يعيق الفساد الإستثمار الإجنبي والمحلي، من خلال زيادة كلف المشاريع.
٢. يفرض الفساد ضريبة على الأعمال الحرة **entrepreneurship**، إذ يتطلب على رجال الأعمال الحصول على الرخص والإجازات التي لا يمكن أن يحصلون عليها بدون دفع بعض الرشاوي للمسؤولين وبالتالي يتم قطع تلك المبالغ من هوامش الربح **profit margins**.
٣. يؤدي الفساد إلى ضعف جودة البناء التحتي العام **public infrastructure**، من خلال إستغلال الموارد العامة للمصالح الشخصية، وإهمال معايير الجودة.
٤. يخفض الفساد ضريبة الدخل **tax revenue**، من خلال تحايل بعض رجال الأعمال مع المسؤولين ورشوتهم لغرض خفض تقدرات ضريبة الدخل مقابل مبالغ مالية تدفع لجيوب المسؤولين. (٧: ٢٠٠٣، Chetwynd & Chetwynd).

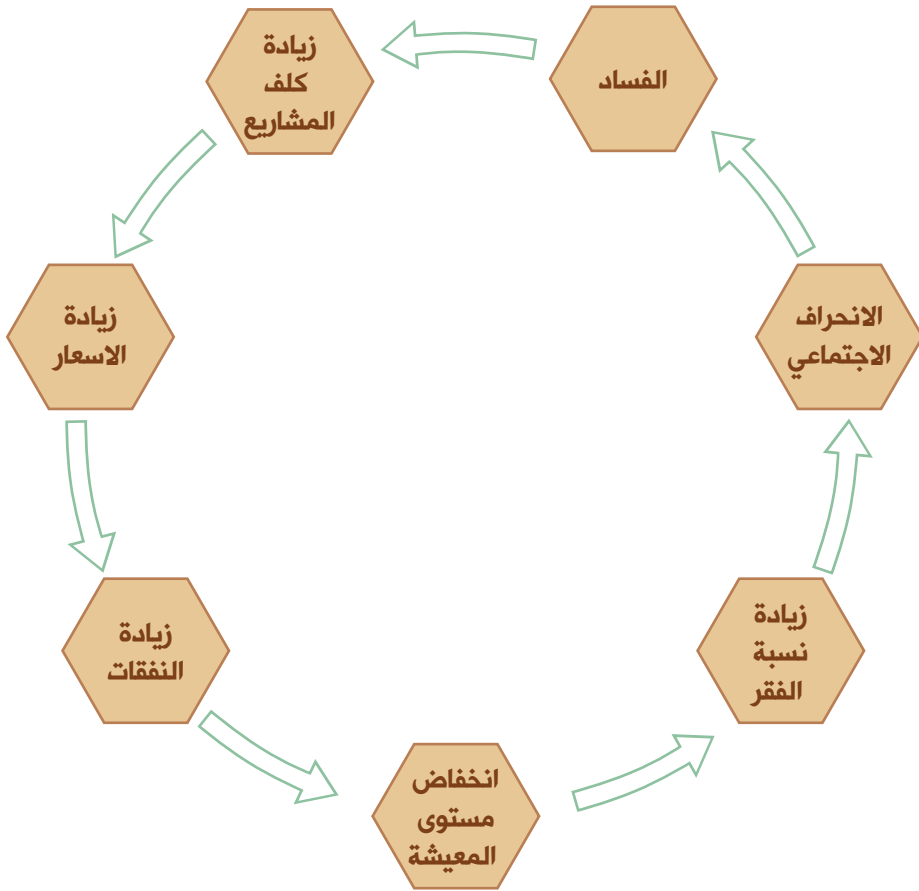
لذا فإن الفساد إضافة إلى أنه يهدد الحكومات ويعمل على نخرها من الداخل ويسرع من إمكانات سقوطها وفشلها، فهو أيضاً يهدد الناس ولا سيما الفقراء منهم، فالدولة التي يتفشى فيها الفساد يمكن أن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس وتقديم الرشاوي وإرتقاء المناصب العالية (مصلح، ٢٠٠٧: ١١)، وحرمانهم من نصيبهم حتى لو كان هذا النصيب هزيراً، بل وتحويل الموارد المخصصة للتخفيف من حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال (مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، ١٩٩٨: ١٢). وبالتالي فقد ترسخ إعتقاد عام على أن هناك إرتباط وثيق الصلة بين الفقر والفساد وخاصة في الدول النامية (٦: ٢٠٠٣، Chetwynd & Chetwynd).

ويرى إيبيرلي **Eberlei** إن محاربة الفقر ينبغي أن ترتبط بمحاربة الفساد، إذ إن العلاقة بين الفقر والفساد علاقة تبادلية، إذ يمكن أن يكون الفساد عاملاً من عوامل إزدياد الفقر من خلال ضعف مشاريع محاربة الفقر، ومن جانب آخر يمكن أن يكون الفقر من عوامل ومسببات الفساد من خلال عرقلة الجهود محاربة الفساد. (٥: ٢٠٠٤، Eberli). ولغرض دراسة آثار ودور الفساد في تعميق مظاهر الفقر بشيء من التفصيل سنتطرق إلى كل واحدة من هذه الآثار كل على حدة وكالاتي :

أولاً : زيادة التكاليف (الأسعار) :

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في التكاليف ، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لعدد من الآثار المتسلسلة لمظاهر الفساد. حيث يؤثر الفساد على أداء الاقتصاد الوطني لأي بلد كان ونموه، إذ يؤثر سلباً في استقرار البيئة الاستثمارية العامة، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع، ويحدّ من إمكانيات نقل التكنولوجيا والمهارات، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى هروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف الذي يعد شرطاً أساسياً لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية ، خاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الإستثماري.

إن المبلغ الذي يدفعه رجل الأعمال كرشوة للموظف لغرض الحصول على تسهيل معين مثل الحصول على إذن بإستيراد سلع معينة من الخارج أو الحصول على مناقصة أو عطاء أو المتاجرة بأشياء ذات ضريبة عالية ، إن هذا المبلغ لن يتحمل عبئه رجل الأعمال ، وإنما يتم نقل عبئه إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الإقتصاد القومي ككل أو كلاهما معاً ، حيث يقوم رجل الأعمال برفع سعر السلعة التي إستوردها من الخارج ، أو رفع التكلفة في المناقصة أو العطاء ، لغرض تعويض ما دفعه من رشوة ، ويتحمل المستهلك الذي يشتري هذه السلع سعرها المرتفع دون غيره ، أو قد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة . إضافة إلى ذلك قد يؤدي إستيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ، الأمر الذي يضعف من قوة العملة المحلية وينقص من قيمتها ، ويؤثر ذلك طبعاً على الإقتصاد القوي الذي يتحمل عبء الرشوة ومن الملاحظ في العديد من الأسواق في العالم أن إرتفاع أثمان السلع في السوق قد لا يعود إلى إرتفاع تكلفتها الإنشائية ، وإنما يعود إلى ملابسات من هذا النوع والمتمثلة بدفع رشاوي لنقل وإستيراد هذه السلع والتعويض عن ما دفع عنها برفع أثمانها على المستهلك ، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخل المحدودة ، مما يزيد من العوز وعدم المقدرة على مواجهة أمور الحياة (أنظر مخطط رقم/٣) (مصلح، ٢٠٠٧: ٧٥-٥٦) .



مخطط رقم (٣)
دورة حياة الفساد من ناحية كلف المشاريع

ثانياً : تدني مستوى الخدمات :

يؤدي الفساد في أغلب الأحيان إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة إلى عامة الناس سواء كان من قبل المؤسسات الحكومية أو من قبل الشركات المتعاقدة معها فمن ناحية الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية مباشرة فإن انتشار الفساد فيها يؤدي بالضرورة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة

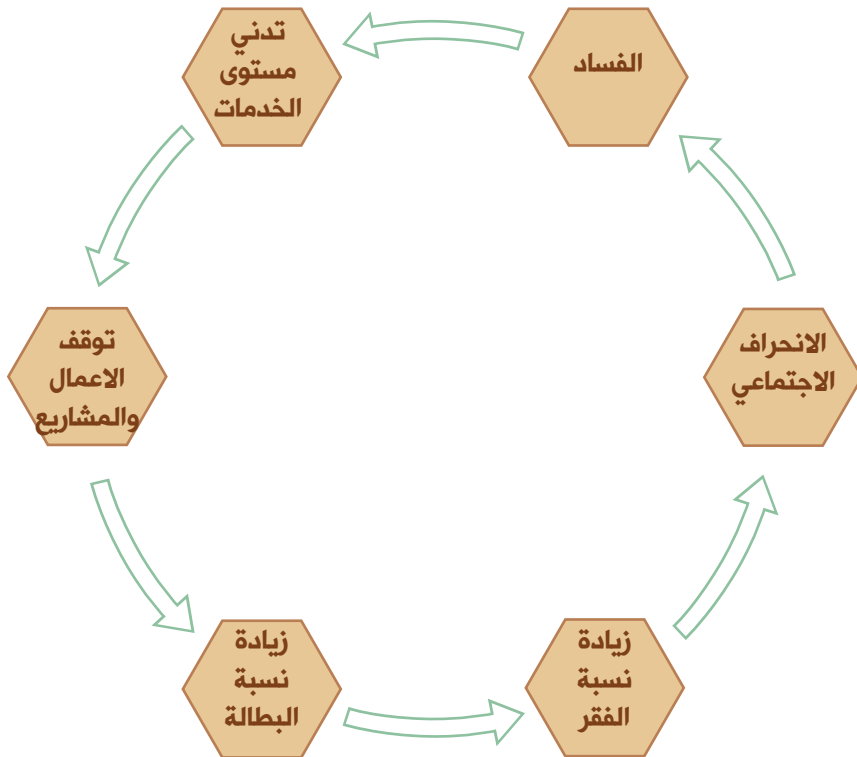
وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International ٢٠٠٦) أشارت العديد من الدراسات المسحية للمصرفيات العامة التي نفذت من قبل البنك الدولي World Bank والمنظمات الأخرى التي تنفق في القطاع الاجتماعي social sector إلى أن هناك تسرب leakages في تلك الأموال يصل إلى ٨٠٪ وخاصة في مجالي التعليم والصحة. وهذا يعني إن الغالبية العظمى من الإنفاق (ما عدى الرواتب والحوافز) لا يصل إلى مستوى الخدمة المحلية بسهولة.

وقد أشار مقياس مراقبة الأنفاق العام (Public Expenditure Tracking Survey) الذي طبق في ثلاثة بلدان من شرق أفريقيا كشف وجود تسرب في تلك الأموال يصل إلى ٥٧٪ إلى ٨٧٪ في مجال التعليم الأساسي، وفي هندوراس Honduras وجد في عام ٢٠٠٠ أن هناك ٥٪ من المعلمين و ٨٪ من الأطباء الممارسين في المؤسسات الحكومية يشكلون أسماء وهمية (أشباح ghosts) على قائمة الرواتب . ونسبة تغيب absenteeism تصل إلى ١٤٪ في المدارس الابتدائية primary schools ، و ٢٧٪ في المؤسسات الصحية. (٢٠ : ٢٠٠٨ , Seppanen & Virtanen)

فمثلاً على سبيل المثال نجد إن عمليات الفساد التي طالت موضوع البطاقة التموينية بكافة عملياتها من بدء التعاقد مع الشركات المصدرة إلى نقل المواد الغذائية من المواني العراقية وشحنها إلى المحافظات ومن ثم توزيعها على الوكلاء وقيام الوكلاء بدورهم بتوزيعها على المواطنين وما يرافق هذه السلسلة من عمليات فساد أدت إلى حصول الكثير من عمليات الغش والتزوير كإبدال المواد الغذائية ذات النوعية الجيدة بأخرى رديئة سواء كان ذلك على نطاق عالي المستوى كإبدال المواد في المواني العراقية وشحن الرديء بدلها ، أو على نطاق الوكلاء الذين يقوم أيضاً بهذا العمل وقد شكت الكثير من العوائل من توزيعهم بالمواد الرديئة كالصابون والشاي أو إخفاء بعضها وتسريبها إلى السوق السوداء ، وبالتالي ستصل هذه الخدمة إلى المواطن بشكل رديء ومنقوص .

ومن جانب آخر فإن الفساد يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود ، حيث إن التكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة هي التي تحكم إبرام العقود في الظروف

العادية ، ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين عاملاً مهماً في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الأخرى كالتكلفة والجودة وموعد التسليم ، وهذا يؤدي إلى إختيار مقاولين أو موردين أقل كفاءة وإلى شراء سلع أقل جودة (مصلح، ٢٠٠٧، ص٧٦) . إضافة إلى أن تدني مستوى الخدمات سيعمل على إيقاف وفشل الكثير من المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص كالمعامل والورش والصناعات الخرى ، وبالتالي سوف يفقد الكثير من العاملين في هذه المعامل والمحال الصناعية وضائفهم ومصادر رزقهم بسبب إغلاق المعاول أبوابها ، وبالتالي ستزداد نسبة البطالة وستزداد العوائل الفقيرة ، وقد يؤدي ذلك إلى بروز مظاهر الانحراف الإجتماعي كعمليات السرقة والغش والتزوير وبالتالي تفشي مظاهر الفساد حيث تستمر دورة الفساد كما في المخطط رقم (٤).



مخطط رقم (٤)
دورة حياة الفساد من ناحية الخدمات

ثالثاً : سوء توزيع الثروات :

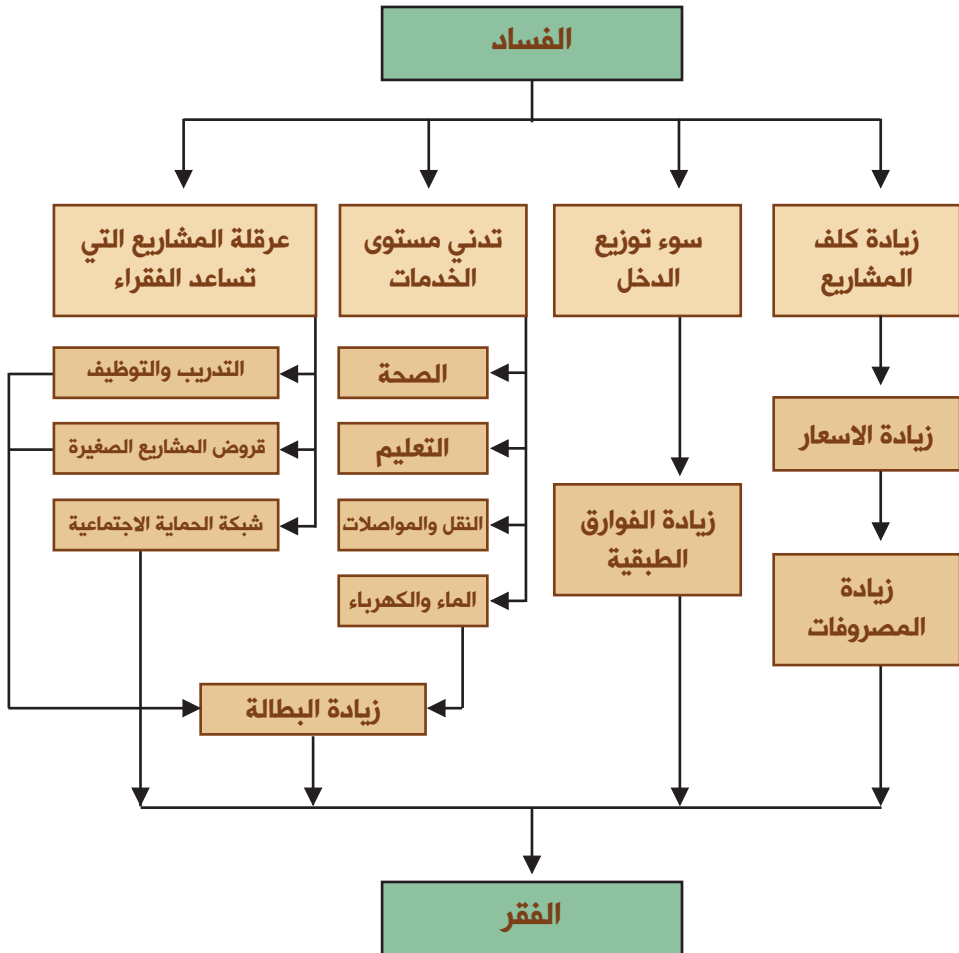
يؤدي الفساد إلى إحداث خلل وعدم توازن في عملية توزيع الدخل والثروات على الأفراد فحين يستأثر فرد أو عدد من الأفراد سواء كانوا في مناصب حكومية أو شركات على أكبر قدر من أموال الدولة ، سيحرم بذلك قطاعات واسعة من المجتمع من الانتفاع بها ويخلق تمايزاً طبقياً بين أفراد الشعب ، فعلى سبيل المثال إن المرتبات العالية التي يتقاضاها المسؤولين في الدولة وأعضاء مجلس النواب العراقي إضافة إلى المخصصات التي تصرف على حمايتهم وتوفير الآليات المدرعة لهم ومخصصات الإيفادات وغيرها من المخصصات تدر عليهم أموال كبيرة لم يحلموا بها مكنتهم من بناء القصور والفلل في أرقى العواصم العربية والعالمية ، ومن جانب آخر بقاء أغلب الموظفين من الدرجات المتدنية يعانون الامرين من قلة رواتبهم وعدم كفايتها لتأمين عيشهم ، يخلق ذلك تشكيل طبقة قليلة شديدة الثراء إلى جانب طبقات متوسطة وفقيرة .

ورب قائل يقول إن الرواتب التي يتسلمها أعضاء مجلس النواب وغيرهم من المسؤولين هي من الحقوق المشروعة التي أقرها لهم مجلس النواب العراقي ، المجلس الذي يمثل الشعب ، نقول لهم أين هو رأي الشعب عند إقرارها ، إذا كانت الجلسة التي أقرت فيها رواتبهم مغلقة لكي لا يطلع عليها الشعب ، لأن الرواتب كانت مرعبة قد ترعب الشعب وتصيبه بالكثير من الأمراض المزمنة ، خلاف القوانين التي تخص خدمة المواطنين فهي لا تقر بسهولة وإنما تتم المماطلة بها وتسويقها إلى أجل غير معلوم .

رابعاً : عرقلة المشاريع المخصصة للحد من الفقر :

تري منظمة الشفافية الدولية TI أن الفساد يبتلع الأموال والمشاريع المخصصة لمكافحة الفقر، (٢٠٠٨: ٢، transparency international) إذ تقوم الدول عادةً بمشاريع تكون مخصصة للحد من مظاهر الفقر سواء أكان ذلك بصورة مباشرة كتوزيع المعونات والمساعدات للعوائل الفقيرة كمشروع شبكة الحماية الإجتماعية الذي تقوم به وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في العراق ، أو بصورة غير مباشرة كتوفير فرص العمل للحد من نسبة البطالة أو العمل على تدريب الشباب على المهن والحرف المتنوعة لغرض زجهم في سوق العمل ، أو برامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشاريع . في حال تغلغل أيدي الفساد إلى هذه المشاريع سيؤدي ذلك إلى عرقلتها وإحداث الكثير من المشاكل فيها وبالتالي حرمان العوائل الفقيرة من الاستفادة منها ، كعمليات الفساد

التي ترافقت مع توزيع مخصصات شبكة الحماية الإجتماعية حيث دلت وسائل الإعلام إلى حصول الكثير من عمليات التزوير فيها وأن هنالك الكثير من الأسماء الوهمية التي تذهب مخصصاتهم إلى جيوب المسؤولين الفاسدين .



مخطط رقم (٥)
علاقة الفقر بالفساد

التوصيات

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات وهي:

١. دعم جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال محاربة الفقر ، وخاصة رواتب الحماية الاجتماعية التي تشمل شريحة واسعة من المجتمع العراقي.
٢. قيام هيئة النزاهة والمفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوضع حد لظاهرة الاسماء الوهمية والفساد في رواتب الحماية الاجتماعية، لتأثيرها في حرمان الكثير من العوائل المستحقة لتلك الرواتب ووضعها في جيوب الفاسدين.
٣. الإستمرار في عملية تدريب العاطلين عن العمل التي تقوم بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتطوير تلك العمليات لتخريج عمال ماهرين ومتدربين بشكل جيد مؤهلين للعمل في مجال التخصص الذي تدريبوا عليه.
٤. حث القطاع الخاص على إقامة مشاريع يوظف من خلالها العاطلين عن العمل للعمل فيها، بدلاً من توظيف العمالة الأجنبية.
٥. الإمتناع من مشروع إلغاء البطاقة التموينية لإعتماد الكثير من العوائل المتعففة عليها، وإن تعويض العوائل الفقيرة بالبدايل المالية يزيد من إرتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق وبالتالي فإن تلك الأموال قد لا تسد إحتياج الفرد من المواد الغذائية.
٦. تشجيع ودعم الجمعيات الخيرية التي تهتم بشؤون الفقراء وتحاول تقديم المساعدات المادية والعينية، وتوفير العلاج الصحي لبعض المرضى منهم، ومراقبة صرف الأموال التي تحصل عليها تلك الجمعيات لضمان نزاهة تلك المؤسسات في توزيع المساعدات على العوائل الفقيرة.
٧. وضع آليات وضوابط تضمن نزاهة وحيادية العاملين على توزيع وإعطاء القروض للمشاريع الصغير من خلال لجان تشكل بعضوية ممثل من هيئة النزاهة.
٨. إقامة ورشة عمل حول مظاهر الفساد في القطاع الصحي، والأساليب التي يتم التعامل بها من قبل العاملين في المستشفيات لأستحصل الأموال غير المشروعة من قبل المرضى. كأخذ الرشى على العمليات الجراحية وبيع الأدوية وإحالة المرضى إلى العيادات الخاصة لجني الأرباح على حساب المواطن الفقير.
٩. ان تقوم وزارة التربية بالعمل على مشروع إعطاء مصروف جيب، للتلاميذ والطلبة في المدارس الأولية، وتوفير التغذية المدرسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية، لمحاربة ظاهرة تسرب الطلبة والتلاميذ من المدارس وظاهرة عمالة الأطفال.
١٠. ضرورة علاج مشكلة إنقطاع الماء والكهرباء في المناطق السكنية والصناعية، وذلك

لأنها تؤثر على عمل وإنتاجية المعامل الصغيرة وذوي الحرف الخاصة، وذلك للحيلولة
دون توقف عجلة العمل وتكبد العاملين فيها الخسائر.

المصادر

١. أبو دية ، أحمد (٢٠٠٤ج) الفساد أسبابه وطرق مكافحته ، منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان ، www.aman-palestine.org ، القدس .
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD (١٩٩٧) الفساد والحكم الرشيد ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك .
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD (١٩٩٨) مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك .
٤. بيردسال ، نانسي (٢٠٠٧) الثروة النفطية عون كبير أم عائق أمام آفاق التنمية في العراق ، النفط والاستبداد الإقتصادي السياسي للدول الريعية ، إدوارد مورس وآخرون ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد-أربيل-بيروت.
٥. حمزة ، كريم محمد (٢٠٠٢) الفقر .. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي ، الفقر والغنى في الوطن العربي ، بغداد : بيت الحكمة.
٦. الرفاعي، محمد عبدالله (٢٠٠٧) معوقات بيانات قياس الفقر ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، عمان - الأردن.
٧. الشبراوي ، عاطف قضية الفقر ، موقع بوابة المرأة الألكتروني ، <http://www.womengateway.com/arwg>
٨. الشيخ داود ، عماد صلاح عبد الرزاق (٢٠٠٣) . الفساد والإصلاح . دمشق : منشورات إتحاد كتاب دمشق.
٩. طبرة ، حسن (٢٠٠٧) الفقر في العراق .. بين الأمس واليوم ، موقع الحوار المتمدن الألكتروني ، العدد: ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ / ٨ / ١٢ .
١٠. العبيدلي ، عبيدلي . اليوم العالمي ضد الفقر ، موقع بوابة المرأة الألكتروني ، <http://www.womengateway.com/arwg>
١١. العلاق ، مهدي (بلا) قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة ، الموقع الألكتروني لصحيفة الصباح - آفاق استراتيجية - ، <http://www.alsabaah.com> تاريخ الزيارة ٢٠٠٧/١١/١٥ .
١٢. المصري ، سلوى ضامن (٢٠٠٢) تشخيص الفقر في الأردن .
١٣. مصلح ، عبير . وآخرون (٢٠٠٧) النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان ، رام الله .
١٤. وتوت ، علي (٢٠٠٣) توصيف ظاهرة الفساد ، الموقع الألكتروني لجريدة الصباح ، www.alsabaah.com ، تاريخ الزيارة ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٣ .

١٥. منظمة الشفافية الدولية، التقرير السنوي للعام (٢٠٠٣)، <http://www.transparency.org>.
١٦. مواجهة الفقر في العراق (٢٠١٠) تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي.
١٧. عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون (٢٠٠٦) التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية.
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (٢٠٠٩) بيان صحفي، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩. اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق.